غرفة صناعة عمان
AMMAN CHAMBER OF INDUSTRY

قراءة في التوجه الحكومي

"تخفيض ضريبة المبيعات من 16-12% وتخفيض الرسوم الجمركية على بعض السلع"

تشرين أول 2016

نسخة أولية

تمهيد

يأتي إعداد هذه الدراسة في إطار رصد التوجه الحكومي نحو الحد من الإعفاءات الواردة في قوانين الضريبة والقوانين المرتبطة بها مثل؛ قانون الإستثمار والمناطق التنموية والحرة، في مقابل تخفيض ضريبة القيمة المضافة (ضريبة المبيعات) لتصل إلى 12% مقابل 16% النسبة السائدة خلال العقد الأخير، إضافة إلى عزمها على إعادة دراسة الرسوم الجمركية على بعض السلع بالتخفيض وذلك بهدف تنشيط السوق المحلي وتحريك الإقتصاد عبر تحفيز الإستهلاك الخاص.

نسخة اولية

المحتويات

أولاً: مقدمـــة 1

ثانياً: الملخص التنفيذي 3

ثالثاً: تحليل هيكل مستوردات الأردن 5

I. **دول ترتبط معها الأردن بإتفاقيات تجارة حرة** 7

i. الدول العربية 7

ii. دول الإتحاد الأوروبي 8

iii. الولايات المتحدة الأمريكية 8

iv. تركيا 8

v. كندا 9

vi. سنغافورة 10

II. **دول لا ترتبط معها الأردن بإتفاقيات تجارة حرة** 10

i. الصين 10

ii. كوريا الجنوبية 11

iii. اليابان 11

iv. روسيا 11

رابعاً: تحليل الأثر المالي لخفض ضريبة المبيعات 12

1- **إعفاءات الضرائب غير المباشرة** 13

2- **إعفاءات الضرائب المباشرة** 13

المرفقات والجداول 14

جدول (1) قائمة مقترحة للسلع الحساسة 14

جدول (2) التوزيع السلعي للمستوردات الأردنية 16

جدول (3) التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية 17

جدول (4) المستوردات الأردنية من الدول العربية 18

جدول (5) المستوردات الأردنية من دول الإتحاد الأوروبي 19

جدول (5) المستوردات الأردنية من السوق الصيني 20

المصادر: 21

أولاً: مقدمـــة

في الوقت الذي تبدو فيه التجارة الخارجية تعاني من كثير من المعيقات بدءً من تكاليف الإنتاج المرتفعة الي تضر بالمنافسة وإستدامة نمو القطاع الصناعي الذي يعتبر قطاع إستراتيجي للإقتصاد الأردني حيث يشكل حوالي ربع الاقتصاد الأردني، ويساهم بما نسبته 25% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي، في حين يصل عدد الأيادي العاملة فيه إلى أكثر من 237 ألف عامل (أي ما يقارب ربع العمالة على المستوى الوطني)، مروراً بإغلاقات الحدود الحيوية والتي جعلت من النقل عبئاً آخر على التصدير، إنتهاءً بإغراق السلع المستوردة للسوق الأردني نتيجة فتح الباب للمستوردات من دول شرق آسيا عموماً والصين خصوصاً ذات النصيب الأكبر من التنوع السلعي المستورد والسعر الأقل.

ومما يؤكد معاناة التجارة الخارجية، الأرقام الرسمية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة والتي تشير إلى إرتفاع العجز في الميزان التجاري السلعي (الفرق بين قيمة الصادرات والواردات)، بنسبة 2.7% في النصف الأول من العام الحالي، بقيمة ملقة وصلت إلى ما يقارب 4.5 مليار دينار أردني (6.4 مليار دولار أمريكي)، مقارنة مع 4.4 مليار دينار أردني (6.2 مليار دولار أمريكي) لنفس الفترة من عام الماضي.

ويأتي ارتفاع العجز في الميزان التجاري السلعي، نتيجة هبوط الصادرات الكلية (الوطنية وإعادة التصدير[1]) للخارج بقيمة أعلى من الهبوط في قيمة المستوردات خلال الشهور الستة الأولى من العام الحالي، إذ إنخفضت قيمة الصادرات الكلية بما نسبته 7.3% خلال الفترة المذكورة (وصل الإنخفاض في الصادرات الوطنية إلى 9.6% خلال الشهور الستة الأولة من هذا العام مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي)، في حين لم تنخفض المستوردات سوى 1.1% خلال الفترة مدار البحث.

عطفاً على الموضوع المعنونة به الدراسة، فإن السير بالإجراءات المزمع إتخاذها في جانبي الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات وفي ظل غياب سياسة تكاملية لتعزيز الصادرات وتمييز ضريبي يستهدف السلع المحلية على حساب السلع المستوردة سيرفع من حجم عجز الميزان التجاري نتيجة التويع في الإستيراد، كما وأن غالبية الإعفاءات التي يتم دراستها هي إعفاءات منصوص عليها في قانون تشجيع الإستثمار أو القوانين المرتبط به كقوانين المناطق الحرة والتنموية، وإزالتها ستؤدي وبشكل مؤكد إلى الإمعان في إضرار البيئة الإستثمارية في الأردن.

فيما يتعلق بالقطاع الصناعي، والذي كما أسلفت يعتبر قطاع إستراتيجي للإقتصاد الأردني حيث يشكل حوالي ربع الاقتصاد الأردني، ويساهم بما نسبته 25% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي، في حين يصل عدد الأيادي العاملة فيه إلى أكثر من 237 ألف عامل (أي ما يقارب

[1] تشكل الصادرات الصناعية ما يزيد على 94% من اجمالي الصادرات الوطنية، إذا ما تم إستثناء صادرات القطاع الزراعي وبعض المواد الغذائية.

ربع العمالة على المستوى الوطني)، ولا بد من الاشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل حوالي 98% من المؤسسات العاملة في القطاع، الأمر الذي يعني أن هذه المنشآت سريعة التأثر بالظروف المتعلقة بتكاليف الإنتاج وتغيرات العرض والطلب الأمر الذي يؤثر بدوره سلباً على تنافسية منتجاتها سواء في السوق المحلي أو الأسواق العالمية.

في حين تشكل الصادرات الصناعية ما يزيد على 94% من اجمالي الصادرات الوطنية، إلا انها أصطدمت خلال الأعوام الماضية بإغلاق الحدود البرية مع العراق وسوريا الأمر الذي أدى إلى أنخفاض حجم الصادرات إلى تلك الدول ودول أخرى نتيجة مرور السلع الأردنية من خلال الأرضي العراقية والسورية. إضافة إلى ذلك، أدى إغلاق الحدود إلى إرتفاع حجم تكاليف النقل نتيجة التحول نحو النقل البحري والجوي وتحمل المزيد من الأعباء للبحث عن أسواق بديلة للصادرات الأردنية.

من الجدير بالذكر أن الإنتائج القائم[2] للقطاع الصناعي وصل إلى ما يقارب 16,220 مليون دينار خلال العام 2014 بنسبة نمو وصلت إلى 5.8% عن مستواه في عام 2013 الذي بلغ 15,335 مليون دينار، منها ما نسبته 70% كقيمة للاستهلاك الوسيط في عام 2014 منخفضة بذلك 1.4 نقطة مئوية عن مستواها في عام 2013 الذي بلغ 71.4%، وما نسبته 30% كقيمة مضافة استحدثها القطاع خلال عام 2014 الذي وصل في عام 2013 إلى 29%. من الجدير الإنتباه إلى أن الإنتاج القائم لم ينمو في عام 2013 سوى بما نسبته 0.2% في الوقت الذي وصلت فيه نسبة نمو الإستهلاك الوسيط إلى -0.4% والقيمة المضافة إلى 1.5% فقط.

وفقاً لحسابات الباحث، يتوقع أن يصل نمو الإنتاج القائم إلى ما نسبته 3.8% في عام 2015 بناءً على توجهات الأرقام القياسية للإنتاج الصناعي ونمو الإنتاج القائم خلال الفترة السابقة ليصل إلى 16,839 مليون دينار على أن تنمو القيمة المضافة التي يستحدثها القطاع بما نسبته 0.5% فقط.

المطلوب في الوقت الحالي تبني سياسة تكاملية وشاملة، تُراعى فيها أوضاع المالية العامة والإقتصاد بشكل عام، إذ لا يمكن تعزيز إيرادات ضرائب الدخل والمبيعات على حساب الإستثمار والقطاع الخاص الأمر الذي يؤثر وبشكل مباشر وسلبي على النمو الإقتصادي الذي يمر أصلاً بمرحلة تباطؤ في ظل حالة من عدم اليقين والترقب لما ستؤول إليه الامور مع الشركاء الرئيسين للإقتصاد الأردني.

يجب تبني سياسة إقتصادية متوسطة وطويلة المدى تعزز الإنتاج مصادر توزيعه وتكافئ المنتج بهدف ضمان إستدامة نموه، قبل تبني سياسة تعزز الإستهلاك على المدى القصير وترسخ مفهوم الإقتصاد الإستهلاكي على حساب الإقتصاد الإنتاجي.

[2] المسح الصناعي لعام 2014 الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة ، وتقديرات الباحث لعام 2015.

ثانياً: الملخص التنفيذي

1- تماشياً مع سياسة حماية المنتج الوطني، وضرورة التركيز على حماية الصناعة الوطنية وتنميتها وتطويرها لتعزيز النمو الإقتصادي بشكل عام ورفع سوية معيشة المواطن، فإننا نرى أنه يجب الأخذ بعين الإعتبار مايلي، قبل إقرار العمل على تخفيض الرسوم الجمركية:

I. إن حجم مستوردات الأردن من الدول التي ترتبط معها بإتفاقيات تجارة حرة[3] شكلت ما نسبته 61% أو ما قيمته 8.9 مليار دينار أردني خلال عام 2015، الأمر الذي يعني أن الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من هذه الدول منخفضة جداً أو تم إزالتها، بإستثناء قائمة السلع الحساسة التي وضعت بناءً على توفر منتج وطني مشابه والتي سيتم مناقشتها لاحقاً (يجب العمل على مراجعة جدوى جميع إتفاقيات التجارة الحرة الموقعة خصوصاً الإتفاقية التركية وعدم التوسع في توقيع إتفاقيات تجارة حرة دون دراسة أثرها على الصناعة الوطنية).

II. إن حجم مستوردات الأردن من الدول التي لا ترتبط معها الأردن بإتفاقيات تجارة حرة شكلت ما نسبته 39% أو ما قيمته 5.6 مليار دينار أردني خلال عام 2015، ومن أبرزها الدول الآسيوية غير العربية في الوقت الذي إحتلت فيه الصين الصدارة بحجم مستوردات وصلت نسبته إلى 13% من إجمالي حجم المستوردات في عام 2015 أو ما قيمته 1.87 مليار دينار، إضافة إلى اليابان وكوريا الجنوبية والصين تايبيه (تايوان) والهند والتي وصلت مستوردات الأردن منها إلى ما يقارب 1.65 مليار دينار أو ما نسبته 11.5% من إجمالي حجم المستوردات.

III. إن تنافسية المنتج الوطني محلياً تعاني كثيراً نظراً لإرتفاع كلف الإنتاج في الأردن ومتوسط الأجور وحجم الضرائب، في المقابل فإن المنتج الصيني على سبيل المثال ينافس وبقوة محلياً نتيجة لسياسة الإغراق المدفوعة بإنخفاض أسعاره إنعكاساً لإنخفاض تكاليف الإنتاج في بلد المنشأ ووفورات الحجم التي تستفيد منها الصين في المنافسة في التجارة الدولية، علماً بأنه ونتيجة لإنضمام الأردن إلى منظمة التجارة الدولية تم وضع سقوف على الرسوم الجمركية لم يستطع الأردن إختراقها لحماية المنتج الوطني.

وعليه، يجب التركيز جيداً على أن هنالك قائمة محددة لبعض السلع الحساسة (أنظر جدول 1 مرفق) التي يوجد منها منتج أردني يجب إستثنائها من أي تخفيض حماية للمنتج والصناعة الوطنية، وهذه القائمة هي يتم عادة وضعها للمفاوضات خلال توقيع إتفاقيات تجارة حرة.

2- مع المعلوم أن السياسة الضريبية هي إحدى أدوات السياسة المالية التي تسعى من خلالها إلى تنشيط الإقتصاد المحلي أو ضبطه وفقاً للوضع الإقتصادي العام، إلا أنه يجب الأخذ بعين الإعتبار قبل إقرار العمل على تخفيض ضريبة المبيعات مايلي:

I. إن عدم إستقرار التشريعات والأنظمة والتعليمات الإقتصادية (الضريبية خصوصاً) هي مشكلة تؤرق القطاع الخاص القائم على إختلاف قطاعاته، كما وتشكل التحدي الأبرز في عملية جذب الإستثمارات وتنميتها وتوطينها. أضف إلى ذلك، فإن العمل على صياغة القرارات ذات الأثر المباشر على الإقتصاد بشكل عام بمنأى عن التشاور مع القطاع الخاص وتحفيزه على تقديم

[3] المقصود بالدول هنا: إتفاقية التجارة الحرة العربية، إتفاقية الشراكة مع دول الإتحاد الأوروبي، إتفاقيات التجارة الحرة مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وتركيا، وكندا، وسنغافورة إضافةً إلى دول رابطة الإفتا.

المقترحات يضعف من إستجابة هذا القطاع للتغيرات ليبدأ بالبحث عن حلول أخرى قد تشمل نقل رؤوس الأموال لمناطق أكثر أماناً للنمو.

II. إن الحديث عن تخفيض الضريبة العامة على المبيعات بالمطلق لن يكون له الأثر الكبير على تنشيط السوق وهو الهدف المنشود، وذلك إنطلاقاً من الحقائق التالية:

i. إن الإجراءات المزمع إتخاذها بالحد من الإعفاءات لتعويض الإيراد الضائع نتيجة قرار تخفيض ضريب المبيعات (والتي أغلبها يأتي كدعم لبعض القطاعات الإقتصادية) هي إجراءات مضادة لا إجراءات مكملة، والتي من شأنها أن تقلل من فرص النمو الإقتصادي المستهدف وبالتالي تخفيض فرص نمو الإيرادات الحكومية.

ii. إن أثر الضريبة الخاصة [4]على بعض السلع أكبر من أثر الضريبة العامة خصوصاً على السلع الإستهلاكية الرئيسية مثل المحروقات والتي تأتي كأحد مدخلات الإنتاج أيضاً، أو مثل السلع المعمرة كالسيارات مثلاً، وتأتي الأرقام لتؤكد الإرتفاع المضطرد في حاصلات ضريبة المبيعات الخاصة بين عامي 2009 و 2014، حيث أرتفعت نسبة مساهمة الضريبة الخاصة على المبيعات في حاصلات ضريبة القيمة المضافة (ضريبة المبيعات) من 21% في عام 2009 إلى 36% في عام [5]2014، كما وشهد نفس بند الضريبة الخاصة نمواً بالأرقام المطلقة بمقدار الضعفين بين عامي 2009 و 2014 ففي الوقت الذي كانت فيه هذه الحاصلات تصل إلى 350.3 مليون دينار أردني في عام 2009، فقد أرتفعت لتصبح 1,010.7 مليون دينار أردني في عام 2014.

iii. إن الأهمية النسبية للإنفاق على السلع الغذائية[6] كمتوسط للأسر في المملكة بشكل عام وفقاً لمسح نفقات ودخل الأسر لعام 2013[7] لا يتجاوز 38.8%، في حين وصلت الأهمية النسبية للسلع غير الغذائية من دخل الأسر إلى 61.2% وبشكل أكثر خصوصية فإن الأهمية النسبية لمتوسط إنفاق الأسر على السكن وملحقاته وصلت إلى 19.53%، وعلى الوقود والإنارة وصلت إلى 5.43% والنقل والإتصالات وصلت إلى 19.69%.

إن إرتفاع الأهمية النسبية للإنفاق على السلع غير الغذائية جاء مدفوعاً بإرتفاع أسعارها المستمر إما لإرتفاع كلف إنتاجها (كإرتفاع الاهمية النسبية للإنفاق على السكن وملحقاته)، او لوجود ضريبة خاصة تفوق أحياناً نسبة الضريبة العامة (المشتقات النفطية على سبيل المثال تصل في حدها الأعلى 24% على بنزين أوكتان 95، أو الضريبة الخاصة على الإتصالات).

أما ما يتعلق بالقطاعات الإنتاجية مثل القطاع الصناعي فتخفيض النسب الضريبية على قطاع الطاقة كمدخل مهم في الانتاج هو المطلب الأساسي لدعم نمو هذا القطاع الذي يساهم بشكل رئيس في رفع المؤشرات الإقتصادية الكلية من تشغيل لأيدي عاملة ورفد

---

[4] وصل معدل الضريبة (خاصة وعامة على بعض السلع إلى 40%.

[5] حسب الدراسة المعيارية للنظام الضريبي في الأردن وفقاً لأرقام عام 2014، والتي تم إعدادها من قبل مشروع الإصلاح المالي الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID بالتعاون مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

[6] لم يتم فرض ضريبة خاصة على السلع الغذائية.

[7] تظهر المسوحات السابقة لنفقات ودخل الأسر إرتفاع الأهميات النسبية للسلع غير الغذائية بما نسبته 2-3% في مسح 2013 مقارنة مع مسح 2010.

الإحتياطيات الأجنبية من العملات الأجنبية نتيجة للتصدير إضافة إلى تعزيز النمو الإقتصادي الكلي الذي بات في تباطئ خلال الأعوام الماضية.

iv. إن تنشيط السوق المحلي في الأردن يأتي مدفوعاً بتنشيط جانب العرض بدءً من بداية سلسلة القيمة في الإنتاج لا جانب الطلب في السوق (إقتصادياً في حال تخفيض ضريبة المبيعات سيزيد الدخل المتاح للفرد مما يضعه وفقاً لنمطه الإستهلاكي بين زيادة الإستهلاك وبين الإدخار)، حيث أنه وفي وقت سابق من هذا العام قامت الحكومة بتخفيض وصلت قيمته إلى 50% على رسوم وضريبة بيع العقار لتعود لاحقاً وتلغي القرار بدعوى عدم نجاعته، الأمر الذي يعزى إلى أن إرتفاع تكاليف الإنشاء كان هو السبب الأبرز في جمود حركة التداول العقاري برغم وفرة المعروض، ويقاس على ذلك إرتفاع الكلف في جميع القطاعات.

v. نظراً للوضع الحالي الذي تمر به المالية العامة، فإننا نعلم يقيناً بأن تخفيض الضريبة العامة على المبيعات سيحمل آثاراً سلبية على بيانات المالية العامة على المدى القصير، الأمر الذي سيدعو الحكومة إلى إتخاذ إجراءات أخرى لتعويض جانب النقص في الإيرادات الضريبية، وهنا نحن أمام سيناريوهان:

1. (السيناريو الأول وهو السيناريو غير المطروح في الوقت الحالي[8]) تعديل قانون ضريبة الدخل وفرض المزيد من الضغوط من خلال رفع معدلات الضريبة[9]، والذي قلنا سابقاً أنه بات يعاني من صعوبة المنافسة الأمر الذي يؤثر وبشكل مباشر على إستدامة ونمو القطاع. (من الصعب تطبيق هذا السيناريو في نفس الوقت مع تعديل قانون ضريبة المبيعات للحد من الإعفاءات).
2. (السيناريو الثاني وهو السيناريو المطروح في الوقت الحالي) إلغاء العديد من الإعفاءات الممنوحة بموجب قوانين الضريبة (منها قانون ضريبة الدخل والذي لم يتم التطرق له في الوقت الحالي) أو الأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبها او القرارات الإدارية الصادرة بمقتضى الصلاحيات الممنوحة لمجلس الوزراء، والتي وصلت وفق أحدث التقديرات المتوفرة لعام 2014 إلى 2,960 مليون دينار أو ما نسبته 11.6% من الناتج المحلي الإجمالي. سيتم تحليل الموضوع ضمن البند رابعاً.

ثالثاً: تحليل هيكل مستوردات الأردن (أنظر جدول 2 & 3 مرفق)[10]

إنخفض حجم المستوردات السلعية خلال عام 2015 بما نسبته 11.3% أو ما مقداره 1,884 مليون دينار ليصل إلى 14,436 مليون دينار، مقابل ارتفاع وصل نسبته إلا 3.9% في عام 2014. هذا الإنخفاض جاء إنعكاساً إلى إنخفاض كميات وأسعار الإستيراد في العديد من السلع

[8] وفقاً لرصد توجهات الحكومة فيما يتعلق بالمالية العامة وإذا ما تم إعتبار حد الإعفاء الحالي هو إيراد ضائع على الحكومة بمثابة إنفاق ضريبي فإنه من المتوقع طرح الموضوع خلال المدى المتوسط.

[9] على الرغم من إشارة عدد من الدراسات الضريبية أن النسب الضريبية الحالية هي مقاربة للمتوسط العالمي أو مسابه للنسب الضريبية في الدول القربة، إلا أن النظرة الشمولية لواقع القطاع الخاص وما يعانيه من إرتفاع كلف وضعف الطلب محلياً أو دولياً تجعل من المقارنة أمراً غير عادل.

[10] إعتماداً على التقارير والنشرات الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

كان من أبرزها إنخفاض فاتورة مستوردات الطاقة خلال عام 2015 بما نسبته 40.6% لتصل إلى 2,574 مليون دينار مشكلةً ما نسبته 17.8% من إجمالي المستوردات.

أ. وبتحليل هيكل مستوردات المملكة من السلع الصناعية خلال العام الماضي والعام الذي سبقه، يتبين ما يلي:

- تراجع مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بما نسبته 60.8% لتصل إلى 958.3 مليون دينار في عام 2015 مقارنة مع 1,485 مليون دينار في عام 2014 (علماً بأن هذا البند شهد إرتفاعاً ملحوظاً وصلت نسبته إلى 30.6% في عام 2014 مقارنة مع عام 2013)، في حين تراجع حجم مستوردات المملكة من النفط الخام بما نسبته 43.2% ما يقارب 709.6 مليون دينار لتصل إلى 931.1 مليون دينار في عام 2015. مع الأخذ بعين الإعتبار أن كل من السعودية وتركيا وبلجيكا شكلت النسبة الأكبر في هذه المستوردات.

وبالإمكان عزو السبب الرئيسي لهذا التراجع هو تحسن خليط الطاقة المستخدم في إنتاج الكهرباء (القطاع الأكثر إستهلاكاً للمنتجات النفطية) مع بدء تشغيل ميناء الغاز الطبيعي في العقبة منتصف العام السابق الأمر الذي قلل الحاجة إلى إستيراد الديزل والوقود الثقيل بالنسب التي كانت عليها في الأعوام السابقة، إضافةً إلى إنخفاض أسعار النفط عالمياً بشكل ملحوظ خلال العام السابق.

- تراجع مستوردات المملكة من المواد الكيماوية بما نسبته 6.4% خلال عام 2015 لتصل إلى 1,539 مليون دينار مقارنة مع 1,644 مليون دينار في عام 2014، فيما يعزى التراجع هنا إلى تراجع مستوردات المملكة من اللدائن بما نسبته 13.4% أو ما قيمته 70 مليون دينار في عام 2015 مقارنة مع قيمتها التي وصلت إلى 522 مليون دينار في عام 2014، علماً بأن من أسواق الإمارات والسعودية والصين حازت على النسبة الأبرز في توريد المواد الكيماوية.
- إرتفاع مستوردات المملكة من وسائط النقل وقطعها والخيوط النسيجية ومنتوجاتها والآلات والأجهزة الكهربائية ومنتجاتها بما مقداره 127.1 ،4.1 ، 108.7 أو ما نسبته 10.4%، 0.7%، 32.2% على التوالي، علماً بأن أسواق اليابان والكوريا الجنوبية وأمريكا كانت الأبرز في تصدير منتجات وسائط النقل وقطعها للأردن، في حين كانت أسواق الصين وتركيا وتايوان الابرز في تصدير الخيوط النسيجية ومنتجاتها والأجهزة الكهربائية للأردن.
- أما على صعيد التركيب السلعي وفقاً للأغراض الإقتصادية للمستوردات، يظهر إنخفاض الأهمية النسبية للمستوردات من المواد الخام والسلع الوسيطة من 58.9% في عام 2014 لتصل إلى 51.7% في عام 2015 كمحصلة كما قلنا سابقاً لتراجع الأهمية النسبية لبند المحروقات والوقود بما فيها النفط الخام بما نسبته 9.9% بين عامي 2014 و2015.

في حين أرتفعت الأهمية النسبية للمستوردات من السلع الإستهلاكية لتصل إلى 30.7% في عام 2015 مقارنة مع 26.9% في عام 2014، وإرتفاع السلع الرأسمالية في عام 2015 لتصل أهميتها النسبية إلى 15.8% مقارنة مع 12.6% في عام 2014.

ب. على صعيد التوزيع الجغرافي والذي سيتم التوسع به لغايات الدراسة، تبين أن حجم مستوردات الأردن من الدول التي ترتبط معها بإتفاقيات تجارة حرة[11] شكل ما نسبته 61% أو ما قيمته 8.9 مليار دينار أردني خلال عام 2015، في حين وصل حجم مستوردات الأردن من الدول التي لا ترتبط معها الأردن بإتفاقيات تجارة حرة شكلت ما نسبته 39% أو ما قيمته 5.6 مليار دينار أردني خلال عام 2015، ومن أبرزها الدول الآسيوية غير العربية في الوقت الذي إحتلت فيه الصين الصدارة بحجم مستوردات وصلت نسبته إلى 13% من إجمالي حجم المستوردات في عام 2015 أو ما قيمته 1.87 مليار دينار، إضافة إلى اليابان وكوريا الجنوبية والصين تايبيه (تايوان) والهند والتي وصلت مستوردات الأردن منها إلى ما يقارب 1.65 مليار دينار أو ما نسبته 11.5% من إجمالي حجم المستوردات.

I. دول ترتبط معها الأردن بإتفاقيات تجارة حرة (مرتبة حسب مساهمتها في إجمالي المستوردات)

i. الدول العربية[12]:

يرتبط الأردن مع 17 دولة عربية أخرى ضمن إتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري بين الدول العربية والتي وقعت في عام 1998 ودخلت حيز التحرير الكامل للتجارة في عام 2005، حيث تم بموجبها الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بين جميع الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بإستثناء عدد من السلع[13] لأسباب سياسية، صحية، أمنية أو بيئية.

وعلى الصعيد السلعي، إنخفض حجم مستوردات الأردن من الدول العربية بما نسبته 24% خلال عام 2015 مقارنة مع عام 2014 الذي أرتفع فيه حجم المستوردات بما نسبته 2% مقارنة مع عام 2013. حيث وصلت المستوردات الأردنية من الدول العربية إلى 3,714.5 مليون دينار في عام 2015 مقارنة مع 4,888.6 مليون دينار في عام 2014 بإنخفاض قدره 1,174.3 مليون دينار الأمر الذي يعزى إلى تراجع حجم التجارة البينية العربية أولاً نتيجة للأوضاع في المنطقة، علاوة على إنخفاض مستوردات الأردن من المشتقات النفطية والنفط الخام (سعراً وكمية) حيث تعتبر السعودية المُصدر الرئيس للأردن.

---

11 المقصود بالدول هنا: إتفاقية التجارة الحرة العربية، إتفاقية الشراكة مع دول الإتحاد الأوروبي، إتفاقيات التجارة الحرة مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وتركيا، وكندا، وسنغافورة إضافةً إلى دول رابطة الإفتا.

12 الدول العربية المقصودة هنا هي: السعودية، الإمارات، قطر، البحرين، عُمان، الكويت، اليمن، سوريا، العراق، مصر، المغرب، تونس، ليبيا، السودان، لبنان، فلسطين، والجزائر.

13 من هذه السلع الخنزير ولحمه وشحمه وجلده، الأسلحة والذخائر والمتفجرات، الدخان والمشروبات الكحولية، نماذج الطائرات التي تعمل باللاسلكي وملحقاتها، الخردة ومخلفاتها.

أضف إلى ذلك، فإن إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ضمن إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي أزالت كافة الرسوم الجمركية عن السلع العربية مما وضع المنتجات الأردنية في منافسة غير عادلة وجعلت من عامل السعر الذي يتأثر بكلف الإنتاج هو العامل الأبرز للمنافسة نظراً لكلف الإنتاج الأقل نسبياً التي يتحملها المُصنّع في دول الجوار.

ii. دول الإتحاد الأوروبي[14]:

يرتبط الأردن مع دول الإتحاد الأوروبي الـ 28 بإتفاقية شراكة تم توقيعها في عام 1997 ودخلت حيز النفاذ عام 2002، والتي بموجبها يقوم الأردن بإعفاء كامل مستورداته من المنتجات الصناعية الأوروبية من الرسوم الجمركية بشكل تدريجي على مدى 1 سنة من دخول الإتفاقية حيز التنفيذ. فيما إستثنت الإتفاقية عدد من المنتجات من المعاملة التفضيلية في ومنها: البيرة المصنوعة من الشعير النشط، وخلاصات وأرواح التبغ، السيجار بأنواعها محتوية على أبدال التبغ.

وعلى الصعيد السلعي إنخفض حجم مستوردات الأردن من دول الإتحاد الأوروبي بما نسبته 2% خلال عام 2015 مقارنة مع عام 2014 على الرغم من إرتفاع حجم إستيراد عدد من السلع بنسب متفاوتة منها الحديد والصلب، والآلات والأجهزة الكهربائية، والاجهزة والادوات المهنية والعلمية بنسب 45% و 23% و10% على التوالي.

iii. الولايات المتحدة الأمريكية

تم التوقيع على الإتفاقية في عام 2000 ودخلت حيز النفاذ عام 2001، كان الأردن رابع بلد في العالم يوقع على إتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وصلت الإتفاقية إلى مرحلة التحرير الكامل بين البلدين في عام 2010 وإعتمدت على مبادئ وأحكام منظمة التجارة العالمية.

تغطي الإتفاقية كامل التجارة في السلع بين الطرفين، حيث منحت فترة إنتقالية مدتها 10 سنوات كحد أقصى لإزالة الرسوم الجمركية جرى خلالها تفكيك الرسوم الجمركية حسب جدولة زمنية متماثلة.

وصلت حجم المستوردات السلعية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى 894.6 مليون دينار في عام 2015 منخفضة بما نسبته 4.6% عما كانت عليه في عام 2014. حيث تشكل السيارات ومعدات النقل المرتبطة والآلات والأجهزة الميكانيكية والمعدات الكهربائية؛ وأجزاؤها؛ والمنتجات النباتية والمنتجات الكيميائية أو الصناعات المرتبطة بها ما نسبته 78% من إجمالي مستوردات الأردن من الولايات المتحدة الأمريكية عام 2015.

iv. تركيا

تم التوقيع على إتفاقية الشراكة لإقامة منطقة التجارة الحرة بين الأردن وتركيا عام 2009 بعد عقد سبعة جولات تفاضية ابتداءً من العام 2005، حيث غطت الإتفاقية السلع الزراعية

[14] دول الإتحاد الأوروبي المقصودة هنا هي الدول الـ28 التي ترتبط معها الأردن بإتفاقية شراكة.

والصناعية وفقاً لقواعد المنشأ الأورومتوسطية. بحيث تم الإتفاق على أن تدخل السلع التركية المنشأ إلى السوق الأردني على فترة إنتقالية مدتها 8 سنوات ابتداءً من عام 2011. تم إستثناء عدد من السلع من تطبيق الإعفاء بحيث يتم التفاوض حول آليات التخفيض الجمركي لهذه السلع، ومنها: الصابون، سجاد وأغطية ارضيات من مواد نسيجية، بعض أصناف الألبسة الرجالية والنسائية والشالات، أوشحة، مناديل رأس، أحذية، حجر وبلاط بورسلان (صيني)، أنواع من حديد التسليح المحلزن، أثاث من معدن من الأنواع المستعملة في المكاتب والمطابخ وغرف النوم.

تعليقاً على إتفاقية التجارة الحرة، فما زال الميزان التجاري الأردني – التركي يميل لصالح الأخيرة وبفارق كبير، حيث وصل العجز التجاري والذي يميل لصالح الجانب التركي، وبلغة الأرقام وبشكل أكثر تفصيلا، أرتفع حجم التبادل التجاري تقريباً الضعف بين 2010 وهو العام الذي سبق دخول الإتفاقية حيز النفاذ وعام 2015 ليصل إلى 845.5 مليون دينار في عام 2015 مقابل 440.6 مليون دينار في عام 2010 علماً بأنه قد تخطى حاجز المليار دينار في عام 2014 ليصل إلى 1022.8 مليون دينار أردني، مع الإشارة إلى أن كل من إجمالي الصادرات والمستوردات قد شهدت إنخفاضاً في العام السابق مقارنة مع عام 2014 حيث وصلت نسب الإنخفاض إلى 43% و 12% لكل من الصادرات والمستوردات على التوالي.

الأمر الذي يعني أن الوقت قد حان للعمل على مراجعة بعض بنود الإتفاقية من حيث الابقاء على القائمة السلبية الحالية للاتفاقية وتوسيع القائمة لتشمل مجموعة من السلع الحساسة ومنها السلع ذات الرسوم الجمركية المرتفعة، بهدف الحد من تزايد استيراد عدد من السلع الحساسة ذات الرسوم الجمركية المرتفعة الى الاردن والتي جاءت على حساب حصة الصناعات الاردنية في السوق المحلي والحق اضرار واثار سلبية مباشرة بها خصوصاً الصناعات المتوسطة والصغيرة منها والتي تشكل 98% من إجمالي الصناعة الأردنية.

٧. كندا

تم توقيع الإتفاقية في عام 2009 ودخلت حيز النفاذ في عام 2012، وبموجب هذه الإتفاقية تدخل السلع الكندية المستوردة من قبل الأردن إلى تخفيض تدريجي على الرسوم الجمركية للوصول إلى الإعفاء الكامل على فترات إنتقالية تتراوح بين 3 و 5 سنوات من دخول الإتفاقية حيز التنفيذ، إلى جانب إعتماد قائمة محدودة للسلع الحساسة لكلا الطرفين تكون مستثناة من التخفيض الجمركي، ومنها، محضرات وأصناف محفوظة من اللحوم أو من أحشاء واطراف طيور الحبش (ديوك ودجاجات رومية)، مشروبات روحية، تبغ وسجائر.

فيما يتعلق بالتبادل التجاري، فقد بدأ الميزان التجاري بين البلدين بالميل لصالح الأردن في عام 2015 بما لا يتجاوز 3 مليون دولار كنتيجة لإرتفاع حجم الصادرات الأردنية للسوق الكندي وإنخفاض حجم المستوردات الأردنية من السوق الكندي، علماً بأن الخضروات الصالحة للأكل وجذور ودرنات، ومحضرات الطعام، والمنتجات الصيدلانية، الخشب ومصنوعاته، فحم الخشب، الورق والورق المقوى، والكرتون واللؤلؤ والأحجار

الكريمة والمعادن والعملات والمركبات الأخرى تشكل 65% من إجمالي مستوردات الأردن من كندا.

vi. سنغافورة

وقعت الإتفاقية عام 2004 وقد دخلت حيز النفاذ في العام 2006، وبموجب هذه الإتفاقية تدخل السلع السنغافورية المستوردة من قبل الأردن إلى تخفيض تدريجي على الرسوم الجمركية للوصول إلى الإعفاء الكامل على فترات إنتقالية تتراوح بين 5 و 10 سنوات من دخول الإتفاقية حيز النفاذ.

وعلى صعيد التبادل التجاري بين البلدين، نمت المستوردات الأردنية من السوق السنغافوري بما نسبته 8% في عام 2015 كنتيجة لإرتفاع مستوردات الوقود المعدني (الذي يشكل ما نسبته 74% من إجمالي المستوردات الأردنية من السوق السنغافوري) بما نسبته 15% لنفس العام. في حين تشكل منتجات البلاستيك والكيماويات العضوية والآلات والمعدات الكهربائية ما نسبته 17% من إجمالي المستوردات الأردنية من سنغافورة.

II. دول لا ترتبط معها الأردن بإتفاقيات تجارة حرة (مرتبة حسب مساهمتها في إجمالي المستوردات)

i. الصين

تعتبر الصين من أبرز دول العالم في التصدير، إذ تحتل وفقاً لآخر التقارير الصادرة عن منظمة التجارة العالمية ما نسبته 13.8% من إجمالي حجم التجارة السلعية في العالم مرتفعة بذلك 1.5 نقطة مئوية عما كان عليه الحال في عام 2014، ذلك على الرغم من إنخفاض حجم الصادرات الدولية بما نسبته 13.2% في عام 2015 وإنخفاض حجم الصادرات الصينية بما نسبته 2.9% لنفس الام. إذ تعتمد الصين في تنافسية منتجاتها على توفير قاعدة واسعة ومتنوعة من السلع بأسعار منافسة جداً نظراً لإنخفاض كلف الإنتاج والمواد الأولية ورخص الأيدي العاملة الصينية، وإستفادتها أيضاً بشكل كبير من وفورات الحجم التي يوفرها ويدعمها حجم إغراق منتجاتهم للسوق العالمي.

فيما يتعلق بالعلاقة التجارية الصينية الأردنية، يعتبر السوق الصيني هو السوق الأبرز بالتصدير للمملكة وبقاعدة واسعة ومتنوعة من السلع، إذ يصل حجم المستوردات الأردنية من الصين إلى ما نسبته 13% من إجمالي مستوردات المملكة أو ما قيمته 1,875 مليون دينار، الأمر الذي أوجد آثاراً سلبية على الصناعة الوطنية.

وبشكل أكثر تفصيلاً، يستورد الأردن من السوق الصيني ما يقارب 47% من إجمالي مستورداته من الآلات والمعدات الكهربائية (بند 85) ، و48% من إجمالي مستوردات مستورداته من الأثاث (بند 94)، و34% من إجمالي مستورداته من الحديد والصلب (بند 72) و14.6% من إجمالي مستورداته من الألومنيوم ومصنوعاته (بند 76)، في الوقت الذي وصلت فيه مستوردات المملكة إلى 24.8% و10.5% من إجمالي مستوردات

الكيماويات العضوية (بند 29) والبلاستيك ومصنوعاته (بند 39) على التوالي. وجميع هذه السلع المذكورة آنفاً يوجد لها صناعة محلية ستعاني أكثر إن تم **تخفيض الرسوم الجمركية الأمر الذي من شأنه أن يدعم عملية إغراق السلع الصينية للسوق الأردني وأن يعزز من منافستها في الوقت الذي يعاني فيه المنتج الأردني من صعوبة في التصدير نتيجة الإغلاقات الحدودية وصعوبة في المنافسة في السوق المحلي.**

ii. كوريا الجنوبية

يعتبر السوق الكوري الجنوبي من أبرز الأسواق في تصدير السيارات وقطع الغيار المرتبطة بها إلى الأردن، إذ وصل حجم مستوردات الأردن من السيارات وقطع الغيار إلى 396 مليون دولار أمريكي في عام 2015 بإرتفاع وصلت نسبته إلى 20% عن مستواها في عام 2014، في حين يعتبر السوق الكوري أيضاً من أبرز مصدري الآلات والأجهزة الكهربائية والبلاستيك والألومنيوم ومصنوعاتها للأردن إذ وصلت متوسط نسبة نمو البنود السابق ذكرها إلى 11% خلال عام 2015 مقارنة مع مستواها في عام 2014.

يتعبر السوق الكوري منافساً للمنتج الوطني ولكن بشكل أقل حدة من السوق الصيني الذي أسلفنا ذكره سابقاً، ذلك أن مستوردات المملكة من كوريا الجنوبية تفتقد للتنوع الذي تعظم الصين إستفادتها من خلاله، خصوصاً ما يتعلق منها بالاجهزة الكهربائية والألومنيوم والبلاسستيك.

iii. اليابان

نمت المستوردات الأردنية من اليابان بما نسبته 7.4% في عام 2015 مقارنة مع مستواها في عام 2014، ويشابه السوق الياباني في صادراته للأردن السوق الكوري من حيث تمركز أغلب السلع المصدرة بالسيارات وقطع الغيار المرتبطة به وبنسبة تقارب الـ 70% من إجمالي مستوردات المملكة من اليابان في عام 2015. إضافة إلى الآلات والمعدات والحديد والصلب والكيماويات العضوية والمطاط ومصنوعاته.

iv. روسيا

يعتبر السوق الروسي

رابعاً: تحليل الأثر المالي لخفض ضريبة المبيعات

مع المعلوم أن السياسة الضريبية هي إحدى أدوات السياسة المالية التي تسعى من خلالها إلى تنشيط الإقتصاد المحلي أو ضبطه وفقاً للوضع الإقتصادي العام، وفي الآونة الأخيرة وفي إطار المباحثات التي تجريها الحكومة مع صندوق النقد الدولي للبدء ببرنامج إصلاح مالي وطني ممول من الصندوق، ألزم الأخير الحكومة بتنفيذ دراسة لواقع الإنفاق الضريبي والبدء بإتخاذ إجراءات من شأنها الحد من حجم هذا الإنفاق بدءً من موازنة عام 2017. وعليه، قررت الحكومة العمل على تنفيذ توصية مجلس السياسات الإقتصادية بتخفيض ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية لتنشيط السوق المحلي، فيما سيتم بالجهة المقابلة البدء بتخفيض حجم الإعفاءات التي وصلت في أحدث التقديرات التي إستطعنا الحصول عليها لعام 2014 إلى 2,960 مليون دينار، علماً بأنها لم تتجاوز 1,556 مليون دينار في عام 2012 وقد عزت الدراسة المذكورة هذا الإرتفاع إلى إرتفاع أسعار النفط خلال فترة الدراسة 2014 الأمر الذي يؤثر على قيم ضرائب القيمة المضافة وضريبة المبيعات على السلع المستوردة، كما وأن عدد السلع المدرجة ضمن جداول ضريبة الـ4% قد أرتفع بين عامي 2012 و 2014، وبشكل أكثر تفصيلاً جاءت كالآتي (مرفق جدول تفصيلي):

1- إعفاءات الضرائب غير المباشرة وصلت إلى 1,915 مليون دينار في عام 2014 مقارنة مع 1,043 مليون دينار في عام 2012، منها 835 مليون دينار للسلع المحلية، و273.7 مليون دينار للسلع المستوردة، في حين وصل حجم الإعفاءات الممنوحة على الرسوم الجمركية إلى 673.7 مليون دينار.
2- إعفاءات الضرائب المباشرة: وصلت إلى 1,045 مليون دينار في عام 2014 مقارنة مع 513 مليون دينار في عام 2012، منها 535.2 مليون دينار تم إحتسابها كإعفاءات لدخول الأفراد والأسر نتيجة إرتفاع حد الإعفاء برأيهم إلى 12 ألف دينار و 24 ألف دينار على التوالي، فيما وصل حجم إعفاءات ضريبة الدخل على الشركات إلى 346.1 مليون دينار منها 193 مليون دينار لدخل الشركات الزراعية، 59.3 مليون دينار كإعفاءات على دخل التصدير للقطاع الصناعي، فيما وصلت إعفاءات القطاع العقاري إلى 163.8 مليون دينار.

حسب تقديرات الباحث، تصل كلفة تخفيض ضريبة المبيعات من 16% - 12% (الإيراد الضائع) إلى ما يقارب **561 مليون دينار**[15]، فيما لا يتوقع التخفيض الكامل خلال سنة واحدة بل سيتم إعتماد التخفيض التدريجي (كل سنة 2%). كما أن الاثر لا يتوقع أن يكون كاملاً في عام 2017 لما يستوجبه الأمر من تعديل على عدد من التشريعات وموافقة مجلس الأمة عليه.

[15] تمت الحسابات وفقاً لسيناريوهين إثنين: الأول أن يكون الأثر الإجمالي موزعاً بين عامي 2017 و 2018 وهو السيناريو الأقرب، والثاني أن يكون الأثر الإجمالي في موازنة 2017، في حين أفترض الباحث إستمرار نمو إيرادات ضريبة المبيعات خلال الأعوام الماضية بنسب تقارب 8% وإستمرار مساهمة الضريبة الخاصة على المبيعات بثلث حصيلة إيرادات ضريبة المبيعات. إلا أن هذا السيناريو يعيقه الإجراءات المزمع إتخاذها والتي من شأنها تعمل بشكل معاكس لعمل تخفيض ضريبة المبيعات.

1- إعفاءات الضرائب غير المباشرة

كما قلنا سابقاً فإن تقديرات إعفاءات الضرائب غير المباشرة وصلت في عام 2014 إلى 1,915 دينار، كان أبرزها الإعفاءات الممنوحة للسلع المحلية بواقع 835.2 مليون دينار والتي جاء تفصيلها الآتي:

إعفاءات بسبب إخضاع السلع بمعدل 0%	448.5 مليون دينار
إعفاءات بسبب إخضاع السلع بمعدل 4%	216.75 مليون دينار
إعفاءات بسبب إخضاع السلع بمعدل 7%	4.65 مليون دينار
إعفاءات بسبب إخضاع السلع بمعدل 8%	21.66 مليون دينار
إعفاءات المبيعات	143.65 مليون دينار

فيما جاءت في المرتبة الثانية الإعفاءات الممنوحة للرسوم الجمركية بواقع 673.75 مليون دينار في عام 2014، والتي جاءت في أغلبها بموجب قانون الإستثمار لتشجيع الإستثمار أو بموجب إتفاقيات دولية كإتفاقيات التجارة الحرة.

وفي المرتبة الثالثة حلت الإعفاءات الممنوحة للسلع المستوردة بواقع 273.7 مليون دينار، والإعفاءات الممنوحى على الضريبة الخاصة بواقع 132.4 مليون دينار.

2- إعفاءات الضرائب المباشرة

كما قلنا سابقاً فإن تقديرات إعفاءات الضرائب المباشرة وصلت في عام 2014 إلى 1,045 دينار، كان أبرزها الإعفاءات الممنوحة لدخول الأفراد والأسر بواقع 535.2 مليون دينار تم إحتسابها كإعفاءات لدخول الأفراد والأسر نتيجة إرتفاع حد الإعفاء برأيهم إلى 12 ألف دينار و 24 ألف دينار على التوالي، فيما وصل حجم إعفاءات ضريبة الدخل على الشركات إلى 346 مليون دينار منها 193 مليون دينار لدخل الشركات الزراعية، 59.3 مليون دينار كإعفاءات على دخل التصدير للقطاع الصناعي، فيما وصلت إعفاءات القطاع العقاري إلى 163.8 مليون دينار.

جدول (1) قائمة مقترحة للسلع الحساسة

الرقم	بنود النظام المنسق	المنتج
1	0401	البان وفشدة غير مركزة ولا محتوية على سكر
2	0403	مخيض، لبن وقشدة مخثران، لبن رائب مركز او محتوي على سكر
3	1509	زيت الزيتون
4	1601	سجق بانواعه
5	1602	محضرات من لحوم
6	1704	مصنوعات سكرية
7	1806	شيكولاته ومحضرات غذائية تحتوي على كاكاو
8	1902	عجائن غذائية مثل المعكرونة
9	1905	خبز وفطائر وكعك وبسكويت
10	2002	بندورة محضرة أو محفوظة بغير الخل
11	2005	خضر اخر محضرة أو محفوظة بغير الخل
12	2007	مربى وهلام فواكه
13	2009	عصير فواكه
14	2102	خميرة
15	2104	حساء ومرق
16	2105	مثلجات (ايس سكريم، بوظة)
17	2203	جعة (بيرة) مصنوعة من الشعير
18	2204	نبيذ من عنب طازج
19	2208	مشروبات روحية
20	2402	سجائر
21	2403	انواع اخر من تبغ مصنع
22	3401	صابون، منتجات ومحضرات غواسل عضوية معدة للاستعمال كصابون
23	3402,02	محضرات عوامل عضوية ومحضرات غواسل مهيأة للبيع بالتجزئة
24	3808	مبيدات للحشرات والقوارض
25	4418	مصنوعات نجارة للتركيب في الابنية
26	4817	مغلفات (ظروف)
27	4818	ورق صحي بما فيه ورق التجميل (تواليت)
28	4819	علب واكياس من ورق وورق مقوى
29	الفصل 57 – جميع البنود	سجاد واغطية ارضيات
30	الفصل 61- جميع البنود	البسة وتوابع البسة من مصنرات
31	الفصل 62- جميع البنود	البسة وتوابع البسة من غير المصنرات
32	6301	بطانيات واحرمة
33	6302	بياضات للاسرة

الرقم	بنود النظام المنسق	المنتج
34	6303	ستائر
35	64- جميع البنود	أحذية
36	6802	احجار نصب وبناء
37	6905	قرميد سقوف
38	6907	بلاط ، ترابيع خزفية للتبليط او لتغطية الجدران غير ملمعة ولا مطلية بالميناء
39	6908	بلاط ، ترابيع خزفية للتبليط او لتغطية الجدران ملمعة أو مطلية بالميناء
40	6911	اواني وادوات للمائدة او المطبخ من بورسلين صيني
41	6912	اواني وادوات للمائدة او المطبخ من مواد خزفية
42	6914	مصنوعات اخر من خزف
43	7113	حلي ومجوهرات واجزاؤه من معادن ثمينة
44	7114	مصنوعات صياغة واجزاؤها من معادن ثمينة
45	7117	حلي غواية (مقلدة)
46	7214- 7215	قضبان من حديد او من صلب / حديد التسليح
47	7306	مواسير وانابيب واشكال خاصة (بروفيلات) ملحومة او مغلقة بطريقة مماثلة من حديد اوصلب
48	7321	مواقد ومدافيء وافران طبخ
49	7322	اجهزة اشعاع حراري للتدفئة المركزية
50	7604	قضبان وعيدان واشكال خاصة (بروفيلات) من المنيوم
51	8303	خزائن مأمونة
52	8415	الات تكييف الهواء
53	8418	ثلاجات ومجمدات
54	8428,101	مصاعد
55	8516,50	افران اخر، افران طبخ ومواقد
56	8450	الات غسل
57	8528	اجهزة استقبال الاذاعة المصورة (تلفزيون)
58	8536	اجهزة كهربائية لوصل وقطع او لقاية او لتقسيم الدوائر الكهربائية
59	8544	أسلاك وكابلات معزولة
60	8702	سيارات معدة لنقل عشرة اشخاص او اكثر
61	الفصل 94 – جميع البنود	اثاث اصناف مختلفة، اجهزة انارة، لوحات اعلانية ومباني مسبقة الصنع

جدول (2) التوزيع السلعي للمستوردات الأردنية

نسخة اولية

جدول (3) التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية

نسخة اولية

جدول (4) المستوردات الأردنية من الدول العربية

بالألف دينار

التصنيـــــــــف	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي المستوردات من الدول العربية	**4,947,696**	**5,260,946**	**4,809,341**	**4,888,752**	**3,714,456**
0- المواد الغذائية والحيوانات الحية	**496,949**	**492,616**	**534,214**	**547,056**	**489,452**
اللحوم والاسماك ومحضراتها	35,499	42,936	30,766	29,987	**32,925**
الحبوب و محضراتها	27,819	29,263	46,201	44,154	**48,450**
الفواكه والخضروات والمكسرات	133,724	149,160	171,636	162,947	**132,433**
1- المشـــروبـات والتبـــــغ	**44,518**	**49,180**	**53,541**	**59,903**	**69,165**
2- المواد الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقـــــات	**37,596**	**36,314**	**47,183**	**51,428**	**43,672**
الجذور والثمار الزيتية	9,253	9,197	24,171	23,146	**22,270**
معادن خام واسمدة خام	6,549	6,869	5,560	10,659	**5,794**
3- الوقود المعدني ومواد التشحيم والمـــواد المشابهـــة	**3,026,064**	**3,283,328**	**2,563,434**	**2,680,035**	**1,628,694**
النفط الخـــــــام	1,856,339	1,958,201	1,828,231	1,640,712	**931,075**
مشتقات نفطية	720,683	932,446	366,088	788,032	**365,094**
4- زيوت و دهون و شموع حيوانية ونباتية	**84,399**	**86,030**	**75,824**	**63,743**	**50,158**
5- مـــــواد كيمـاويـــــة	**516,995**	**571,346**	**610,434**	**620,415**	**560,156**
نشادر	0	0	0	0	**13**
اللدائن	240,271	286,864	308,927	340,783	**297,361**
6- بضائع مصنوعة مصنفة حسب المـــــادة	**544,909**	**519,838**	**625,265**	**572,321**	**473,403**
خيوط نسيجية ونسج ومنتجاتها	42,118	41,600	36,536	36,743	**30,140**
الحديـــد والصلب	106,616	117,907	206,763	150,707	**76,520**
النحـــــاس	82,116	61,511	68,147	68,829	**51,718**
الالمنيـــــــــوم	53,489	49,997	57,607	53,300	**63,731**
7- آلات ومعـــــدات النقـــل	**69,296**	**85,617**	**72,528**	**81,357**	**71,313**
آلات واجهزة كهربائية واجزاؤها	43,072	53,770	46,029	47,450	**37,064**
8- مصنـوعات متنـوعـــة	**121,436**	**122,565**	**167,725**	**148,017**	**160,672**
ملابس و احذية	21,906	12,292	25,857	20,986	**22,342**
9- أصنـــاف ومعامـــلات غير مصنـفـــة في مكان آخر	**5,534**	**14,112**	**59,193**	**64,477**	**167,772**

جدول (5) المستوردات الأردنية من دول الإتحاد الأوروبي

بالألف دينار

التصنيـــــــــف	2011	2012	2013	2014	2015
المجمـــــوع	**2,742,887**	**2,578,842**	**3,398,825**	**3,205,541**	**3,137,173**
0- المواد الغذائية والحيوانات الحية	**401,103**	**374,449**	**512,412**	**608,273**	**624,863**
اللحوم ومحضراتها	28,302	17,777	17,771	14,853	29,856
منتجات الالبان والبيض	47,846	60,178	60,827	72,831	74,922
الحبوب و محضراتها	145,841	72,234	196,945	207,784	176,131
الســـــــكـــــر	12,787	25,509	7,606	20,640	5,218
الاعلاف	15,752	18,085	22,819	23,407	24,432
1- المشـــروبـات والتبـــــــغ	**22,094**	**22,749**	**37,672**	**39,866**	**44,638**
2- المواد الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقـــــات	**93,251**	**97,101**	**88,859**	**100,356**	**90,563**
الاخشاب والفلين	39,804	45,255	44,682	48,924	43,521
الالياف النسيجية وفضلاتها	8,157	10,559	10,637	8,179	8,018
معادن خام واسمدة خام	8,897	10,497	8,590	7,942	8,605
3- الوقود المعدنـي ومـواد التشحيم	**399,909**	**304,486**	**488,448**	**362,788**	**280,237**
غاز طبيعي ومصنوع	53	0	13	41	14,428
4- زيوت و دهون و شموع حيوانيـة ونباتيـة	**1,064**	**1,044**	**1,924**	**2,724**	**4,828**
دهون وزيوت نباتية ثابتة	413	431	1,196	2,042	4,035
5- مـــــواد كيمـاويـــــة	**427,480**	**444,993**	**461,373**	**479,337**	**493,048**
منتجات دوائية وصيدلية	209,956	225,009	230,847	237,407	250,949
مستحضرات التنظيف والتزيين و العطور	49,342	56,605	57,063	66,211	61,787
اللدائن	45,558	39,947	47,928	52,874	44,880
6- بضائع مصنوعـة مصنفـة اساساً حسب المادة	**283,136**	**304,166**	**448,663**	**333,386**	**323,578**
الورق والكرتــون	74,843	72,079	80,696	74,490	70,703
خيوط نسيجية ونسج ومنتجاتها	25,846	22,648	23,543	27,154	27,496
الحديد والصلب	48,983	53,058	35,874	19,311	28,016
7- آلات ومعـــــــدات النقـــل	**800,314**	**741,753**	**991,291**	**918,251**	**963,162**
آلات ومعدات تستخدم في قطاعات الزراعة و الصناعة والبناء	149,059	110,466	141,867	133,333	127,293
آلات مكتبية والآلات الاتوماتية لتجهيز البيانات	28,343	39,642	21,645	22,605	22,576
آلات واجهزة للاتصالات	72,802	41,050	25,361	15,778	14,468
آلات واجهزة كهربائية واجزاؤها	79,262	72,643	113,879	101,234	124,142
آلات ومعدات اخرى	228,822	244,169	436,998	328,210	328,726
وسائط النقل وقطعها	242,026	233,784	251,542	317,090	345,958
8- مصنـوعـات متنـوعـــــة	**241,638**	**227,636**	**265,253**	**205,175**	**198,486**

الملابس والاحذية	19,147	19,259	19,590	17,723	17,076
الاجهزة والادوات المهنية والعلمية	45,744	43,731	50,594	57,196	62,909
9- أصنـــاف ومعـامـــلات غير مصنـفـــة في مكان اخر	**72,898**	**60,465**	**102,930**	**155,385**	**133,769**

جدول (5) المستوردات الأردنية من السوق الصيني

نسخة اولية

المصادر:

1. نشرة البنك المركزي الأردني.
2. النشرة المالية الحكومية.
3. دائرة الإحصاءات العامة.
4. عروض تقديمية صادرة عن وزارة الصناعة والتجارة
5. (Benchmarking The Tax System In Jordan 2009 - 2014)
6. (Evaluating Tax Expenditures in Jordan: Options for Equitable and Efficient Revenue Mobilization)
7. Trade Map Website.
8. الرصد الصحفي الرسمي حيال القرار مدار البحث والقرارت التابعة.